مسألة
ليس في الإمكان أبدع مما كان
(المنسوبة إلى حجة الإسلام أبي حامد الغزالي رحمه الله)
بين الغزالي والبقاعي

د. سلمان نشمي العنزي *

(*) مدرس بقسم العقيدة والدعوة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت.

ملخص بحث:

يدور هذا البحث حول مقولة: "**ليس بالإمكان أبدع مما كان**" المنسوبة لأبي حامد الغزالي رحمه الله، لورود نصوص في كتبه تثبت هذه المقولة التي تعني أن الله تعالى لا يمكنه أن يبدع أو يخلق أبدع من هذا الكون؛ لأنه قد أبدعه على أكمل صورة، إذ لو لم يبدعه على أكمل صورة فإن ذلك يعتبر بخلاً يناقض الجود الإلهي وعجزًا يناقض الإلهية.

وقد ألف الإمام إبراهيم بن عمر البقاعي مخطوط "تهديم الأركان من ليس بالإمكان أبدع مما كان"؛ لينقض هذه المقولة ويفندها، ويبرئ الإمام الغزالي من هذه المقولة التي حكم بأنها قد تكون مدسوسة عليه، أو أنها لو صحت عنه فإنها زلة منه.

وقد أورد البقاعي في مؤلفه الأدلة على بطلان هذه المقولة، وعلى بطلان نسبتها للغزالي، من خلال إيراد نصوص من كتب الغزالي تخالف هذه المقولة، فضلا عن سيرة وحال الغزالي رحمه الله.

وأصل هذه المسألة – كما بين لنا الإمام إبراهيم البقاعي – يعود إلى كل من الفلاسفة القائلين بوحدة الوجود، أو بأهل الوحدة المطلقة، الذين يرون أن الله تعالى لا يقدر أن يوجد أبدع من هذا الكون؛ لانصراف الإرادة عنه تعالى، ولعدم تعلق القدرة به؛ لأنها لا تتعلق بالمحال، والفلاسفة القائلين بقدم العالم وكذلك القائلين بالصلاح والأصلح كما هو لدى المعتزلة.

وقد كانت دراستي – في هذا البحث – تقوم على المسألة بين الغزالي والبقاعي من خلال مؤلف البقاعي فقسمت بحثي إلى مقدمة، وتمهيد، ترجمت فيه لكل من الغزالي والبقاعي، ومباحث أربعة، تحدثت فيها عن بيان المسألة، ونشأتها، ونسبتها للغزالي، ونماذج من أراء العلماء في المسألة بعد الغزالي، والبقاعي والمسألة، ثم ختمت بالخاتمة التي ضمنتها أهم النتائج والتوصيات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مقدمة

هناك حقيقة لا جدال فيها يجب أن نؤمن ونعتقد بها، وهي: أن أي منهج عقلي غير منضبط بالشرع الصحيح لا بد له من الانحراف والتخبط في ظلمات الضلال؛ لأن تعاطي العقل لأمور الغيب من غير الاستنارة بنور الشرع الصحيح يجعله كالأعمى التائه في الصحراء في ليلة دهماء، مما يعني أن أحكامه ستكون خاطئة ومجحفة، وهذا للأسف ما وقع لكثير من المتكلمين والفلاسفة الذين خاضوا في أمور مسائل الغيب وفق المنهج الفلسفي والكلامي الذي يقدم العقل على النقل، ويجعل النقل أسيراً وتابعاً للعقل، فما وافقه قبلوه وما ظنوا أنه يعارضه أولوه أو رفضوه؛ ذلك لأنهم يخوضون في مسائل الغيب بغير علم، وبغير سلطان أتاهم، ويلبِّسون على المسلمين، ويفسدون عليهم دينهم، باستثناء بعض المتكلمين الذين أخطأوا الطريق بحسن نية.

فالواجب ألا نخوض في مسائل الغيب، وبالذات المسائل الإلهية وما يتعلق بها بغير ضوابط الشرع.

وقد أورد ابن أبي العز الحنفي – رحمه الله –: قول الحق سبحانه وتعالى: "من ألزمته القيام مع أسمائي وصفاتي ألزمته الأدب، ومن كشفت له حقيقة ذاتي ألزمته العطب، فاختر الأدب أو العطب". ويشهد لهذا: أنه سبحانه لما كشف للجبل عن ذاته ساخ الجبل وتدكدك، ولم يثبت على عظمة الذات"[(١)].

لذلك فنحن أحوج ما نكون للأدب، أو ما يعرف بالمنهج الإيماني القرآني القائم على استحالة التعارض بين الدليل الشرعي الصحيح والدليل العقلي الصريح، والداعي إلى ضرورة انقياد العقل للشرع في أمور الغيب، أما في أمور الدنيا من علوم طبيعية وتجريبية وعلوم إنسانية فللعقل أن يبدع ويبتكر ويكتشف، وينظر؛ لأن دوره ووظيفته في العالم المحسوس يختلف عن دوره ووظيفته في العالم اللامحسوس أو عالم الغيب.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ٣١٣ لابن أبي العز الحنفي.

ويؤكد ما أسلفناه: المسألة التي سنتناولها في بحثنا هذا، والتي تعد من الإشكاليات التي نتجت عن المنهج العقلي غير المنضبط بنور الشرع، وذلك لخوض قائليها فى الذات الإلهية وقدرة الله تعالى، فهذه المقولة هي: "ليس في الإمكان أبدع مما كان" المنسوبة لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي رحمه الله والتي ألف الإمام إبراهيم بن عمر البقاعي من أجلها كتابه "تهديم الأركان من ليس بالإمكان أبدع مما كان" لكشف عوارها وإبطالها بالحجج والبراهين المفندة لها.

وسأتناول هذه المسألة وفق الترتيب التالي:

التمهيد:

أ – ترجمة الإمام الغزالي.

ب – ترجمة الإمام البقاعي.

– **المبحث الأول:** المسألة بيانها ونشأتها.

– **المبحث الثاني:** المسألة عند الغزالي ونسبتها إليه.

– **المبحث الثالث:** نماذج من آراء العلماء في المسألة بعد الغزالي، وهي كالتالي:

أ – المعارضون للمسألة.

ب – المؤيدون للمسألة.

ج – القائلون بأنها مدسوسة على الغزالي.

د – المتأولون للغزالي.

– **المبحث الرابع:** البقاعي والمسألة.

– **الخاتمة.**

التمهيد:

أ – ترجمة موجزة عن الإمام الغزالي[1] رحمه الله

هو حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي، الغزالي، ولد بمدينة طوس، سنة خمسين وأربعمائة للهجرة، وكان من أعظم أساطين العلم والعلماء المبرزين في المنقول منها والمعقول، فهو صاحب المصنفات العديدة، والذكاء المفرط، والذهن المتوقد، والنفس الصافية. طلب العلم أولًا في بلدته طوس، ثم رافق جماعة من طلبة العلم إلى نيسابور، فالتقى بها بإمام الحرمين أبي المعالي الجويني، فلازمه وتتلمذ عليه إلى أن برع في الفقه والكلام والجدل والمناظرة، حتى شرع في التصنيف مما أثار عليه حفيظة شيخه الجويني الذي لم يعجبه ذلك، ثم بعد ذلك رحل الغزالي إلى بغداد والتقى بالوزير نظام الملك الذي أعجب به بعدما ناظر العلماء وجادلهم بحضرته، حتى اشتهر أمره، مما حدا بنظام الملك إلى أن يوليه مهمة التدريس بالمدرسة النظامية ببغداد، وهو في الثلاثين من عمره، فشرع فيها بتأليف المؤلفات في الأصول والفقه والكلام والحكمة، فكان يحضر له العلماء الذين تعجبوا من فصاحته وسعة اطلاعه.

فعظم جاهه وحشمته حتى فاقت الأمراء والوزراء، وأقبل عليه الناس وضربت به الأمثال، وأتته الدنيا، فرفض المناصب، وترفع عن الدنيا، واتجه إلى الزهد والإخلاص، والاهتمام بإصلاح نفسه، فخرج حاجّاً إلى بيت الله الحرام، ثم إلى دمشق التي قضى بها عشر سنين بمنارة الجامع، فصنف فيها "الإحياء" – الذي شنع عليه بسببه كل من: أبي الفرج بن الجوزي، وابن

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٩/٣٢٢-٣٤٥ للذهبى، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام "حوادث ووفيات ٥٠١-٥٠٥هـ" ص١١٥-١٢٩ للذهبي، البداية والنهاية ١٢/١٨٩-١٩٠ لابن كثير، طبقات الشافعية ٦/١٩١-٣٨٩ للسبكي، الكامل في التاريخ ٩/١٤٦ لابن الأثير، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٦/١٨-٢٢ لابن العماد.

الصلاح، والمازري وغيرهم من المغاربة – و"الأربعين"، و"القسطاس"، و"محك النظر"، ثم اجتهد في إصلاح نفسه ورياضتها وجهادها بالعبادات، ولزوم طريق التقوى، والبعد عن طريق الشيطان والرعونة، ثم بعد ذلك رحل إلى بيت المقدس والإسكندرية، ثم رجع إلى بلدته طوس، فأقبل بها على تصنيف المؤلفات، وعبادة الله تعالى وتقواه، والعكوف على تلاوة كتاب الله تعالى، ونشر العلم، والبعد عن مخالطة الناس.

ومن مصنفاته: "بداية الهداية"، و"المستصفى في أصول الفقه"، و"مقاصد الفلاسفة"، و"تهافت الفلاسفة"، و"جواهر القرآن"، و"شرح الأسماء الحسنى"، و"المنقذ من الضلال"، و"الاقتصاد في الاعتقاد"، و"قواعد العقائد"، و"إحياء علوم الدين"، و"القسطاس المستقيم"... إلخ.

فلما كان في بلدته طوس حضر إليه الوزير فخر الدين نظام الملك ودعاه إلى التدريس في نظامية نيسابور، وبعد أن بالغ الوزير في الإلحاح على الغزالي استجاب لمطلبه، فدرس بها مدة، ثم رجع إلى بلدته طوس، ولزم العبادة وأعمال الخير، وابتنى مدرسة للمشتغلين بالعلم والعبادة، فأوقف جميع أوقاته على العبادات والطاعات، والتلاوة والتدريس، والنظر في صحيحي البخاري ومسلم رحمهما الله إلى أن توفاه الله تعالى سنة خمس وخمسمائة للهجرة.

ب – ترجمة برهان الدين البقاعي[1] رحمه الله

هو أبو الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر، البقاعي، الشافعي، المحدث، المفسر، المؤرخ، والرباط لقب لجده حسن، وقد ولد بقرية روحا من البقاع الجبلي في سنة تسع وثمانمائة تقريباً، ويقال: إنه ينسب إلى الصحابي الجليل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

تعلم في قريته قراءة القرآن الكريم، ثم تعرضت عائلته لمصيبة في شعبان

---

(١) فهرست مصنفات البقاعي (عن نسخة منقولة من خطه) ص ٢٢–٤٤ لإبراهيم بن عمر البقاعي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٩/٥٠٩–٥١٠ لابن العماد.

من سنة إحدى وعشرين، إذ قتل فيها غدراً كل من أبيه وعميه وستة من أقاربه، مما حدا بأمه أن ترحل إلى دمشق مع أبيها بعد المصيبة بسنتين، فكانت هذه المصيبة وانتقاله إلى دمشق باب خير له، إذ نال السعادة برحيله من بلاد الشر والقتل إلى بلاد طلب العلم والعلماء، إذ حفظ القرآن الكريم وأجاد أصول القراءات السبع، وحفظ أجزاءً من "الشاطبية" ثم قرأ على علامة الشام الشيخ شرف الدين صدقة – الضرير المسحراتي – القرآن الكريم تجويدًا إلى آخر سورة المنافقين.

ثم بعد ذلك أخذ النحو والتصريف والفقه والمعقولات عن أبي حامد تاج الدين محمد بن بهادر سبط ابن الشهيد.

وعند قدوم العلامة أبي الخير شمس الدين محمد الجزري إلى دمشق سنة سبع وعشرين تلا عليه بالعشر، وحفظ منظومة الجزري "طيبة النشر في القراءات العشر"، فأجازه على ما قرأ عليه وما روى عنه، وذلك في سنة سبع وعشرين، وفي نفس السنة رحل إلى بيت المقدس، واشتغل في الحساب على يد العماد إسماعيل بن شرف، تلميذ ابن الهائم، الذي حفظ منظومته في الجبر، وقواعد الإعراب، وعرضهما عليه، ونظم في الحساب وألف به كتبا.

وفي رمضان من نفس هذه السنة ماتت أمه رحمها الله تعالى في مدينة القدس.

وفي ذي القعدة من هذه السنة رجع إلى دمشق عائدًا من القدس، فحفظ نصف "منظومة الحاوي" لابن الوردي، وصنف في قراءة أبي عمرو، وبين في أولها الحاجة إلى أصول التجويد في تصنيف لا مثيل له في الاشتغال والترتيب، وتتلمذ على فقيه الشام تقي الدين أبي بكر بن قاضي شهبة، ولازم ابن بهادر حتى وفاته في رمضان من سنة إحدى وثلاثين، وكان أكثر مشايخه نفعاً له.

ثم رجع إلى القدس وأكمل حفظ "منظومة الحاوي" لابن الوردي، وزاد في دراسة الحساب والفرائض على الشيخ زين الدين ماهر تلميذ ابن الهائم وعلى الحافظ ابن الغرابيلي، "شرح نظم كافية ابن الحاجب" في النحو وأخذ

عن العماد ابن شرف "شرح النخبة" لابن حجر، وسمع على الزين القبابي وغيره، وقام بشرح "منظومة الحاوي" لابن الوردي إلى باب التيمم.

ثم رحل إلى القاهرة ولازم ابن حجر، وقرأ عليه جملة من تصانيفه، وكانت ملازمته لابن حجر مفيدة له كثيراً، وقد أثنى عليه ابن حجر، وأذن له في التدريس، ثم رجع إلى القدس، فقرأ بها "سنن أبي داود" وغيره، ثم عاد إلى القاهرة فأكمل نظم الحساب إلى أن وصل إلى سبعمائة بيت، ثم شرع في اختصار تفسير ابن جرير الطبرى إلى نصف حجمه، واستمر بملازمة ابن حجر حتى في سفره إلى حلب التي قرأ على مشايخها الكثير من كتب الحديث، وكذلك على مشايخ دمشق لما رجعوا إلى القاهرة، ثم رحل إلى دمياط والإسكندرية، فطاف بهما، وكتب عن شعرائهما، ثم رجع إلى القاهرة، فسمع بحث "الحاوي" على الشرف السبكي الذي أجازه بالإفتاء والتدريس، ورتب كتاب "مصارع العشاق" للسراج، وزاد فيه وسماه: "أسواق الأشواق"، وكذلك "سقط الزند" لأبي العلاء المعري، سماه: "فوح الرَّند من سقط الزند".

كما ألف مقدمة في علم التجويد نظماً ونثراً للصغار؛ ليحفظوها، فحازت شهرة واسعة، إذ حفظها الكثير من أهل القاهرة والصعيد.

وقد أدرك الكثير من العلماء فأخذ عن تقى الدين السبكي، وابن نُباتة، والحافظ علاء الدين مغلطاي، وصلاح الدين العلائي، وابن شيخ الجبل، والبياني وغيرهم، وقرأ "شرح العقائد" على العلامة الشمس القاياني، وسمع عليه كثيراً من المعقولات، وكذلك سمع على الشيخ عبد السلام البغدادي بحث "الكافية الشافية" لابن مالك، و"تلخيص المفتاح"، و"مختصر ابن الحاجب"، وغيرها.

ومن أجل تصانيفه: "المناسبات القرآنية"، و"عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران"، و"تنبيه الغبي بتكفير عمر بن الفارض وابن عربي" الذي ألف في الرد عليه جلال الدين السيوطي [كتابه "تنبيه الغبي بتبرئة ابن عربي"]، وصنف أيضاً: "تهديم الأركان من [ليس في الإمكان أبدع مما كان"]

الذي ألف في الرد على جلال الدين السيوطي كتابه "تشييد الأركان من ليس في الإمكان أبدع مما كان" وغيرها.

الحقيقة أن من يقرأ سيرة العلامة إبراهيم بن عمر البقاعي رحمه الله، فإنه سينبهر بهذا العالم الرباني الذي كان أعجوبة زمانه وفريد عصره في طلبه للعلم، وبآثاره العلمية الرائعة، ولأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر، بالذات في نقضه لبدعة الحلول والاتحاد، ولهدمه أصول أهل الوحدة.

وقد انتقل إلى جوار ربه بدمشق في رجب من سنة خمس وثمانين وثمانمائة للهجرة عن ست وسبعين سنة.

المبحث الأول
المسألة بيانها ونشأتها

وبيان هذه المسألة: أنها تعني أن الله تعالى ليس بإمكانه أن يوجد أو يخلق وجوداً أو كوناً أبدع من هذا الوجود أو هذا الكون بعد أن أوجده وخلقه على أكمل صورة؛ لأنه ليس من شأن القدرة أن تتعلق به وتتوجه إليه، إذ لو أن الله تعالى لم يخلق الكون على أكمل صورة مع القدرة على ذلك، فإن هذا يعتبر بخلاً يناقض الجود الإلهي، وعجزاً يناقض الإلهية(١).

والسبب في كون الله تعالى ليس في إمكانه أن يفعل أبدع من ذلك وأنه لا يفعل إلا نهاية ما تقتضيه الحكمة حتى نعلم مجاري أفعاله ومصادر أموره سبحانه وتعالى، ولإثبات أن كل ما قضاه ويقضيه من خلقه فإنه يكون بعلمه وإرادته وقدرته على منتهى الحكمة والإتقان وجودة الصنع للتدليل على كمال صفاته وجلاله سبحانه وتعالى(٢)، لأنه لو كان خلقه ناقصاً غير كامل فإن ذلك يظهر النقصان والبخل والعجز؛ مما يناقض الإلهية(٣).

أما أصل ونشأة هذه المقولة فقد بين لنا الإمام إبراهيم بن عمر البقاعي رحمه الله أصلها ونشأتها في كتابه "تهديم الأركان من ليس في الإمكان أبدع مما كان" إذ عزى جذور هذه المقولة إلى بعض الفلاسفة القائلين بوحدة الوجود أو بالوحدة المطلقة الذين يرون أن الله سبحانه وتعالى لا يقدر أن يوجد شيئاً أبدع من هذا الكون، لزعمهم استحالة ذلك على الله سبحانه وتعالى، لانصراف الإرادة عنه تعالى؛ مما يعني عدم تعلق القدرة به؛ لأنها لا تتعلق بالمحال(٤)، وهذه هي طريقة الفلاسفة(٥).

---

(١) المخطوط ق ٢ ظ، ٣ ظ.
(٢) المخطوط ق ٢ ظ.
(٣) المخطوط ق ٢ ظ.
(٤) المخطوط ق ١ ظ، وانظر المواقف للإيجي ص ٢/٦٥٩ – ٦٦٠.
(٥) المسامرة في شرح المسايرة ١/ ٦٥ لكمال بن أبي شريف.

يقول أبو بكر بن العربي: "وهذا رأي فلسفي قصدت به الفلاسفةُ قلب الحقائق، ونسبت الإتقان إلى الحياة مثلاً، والوجود إلى السمع والبصر، حتى لا يبقى في القلوب سبيل إلى الصواب، وأجمعت الأمةُ على خلاف هذا الاعتقاد، وقالت عن بكرة أبيها: إن المقدورات لا نهاية لها لكل مقدر الوجود، لا لكل حاصل الوجود، إذ القدرة صالحة"[١].

الحقيقة أن القائلين بالوحدة المطلقة أو وحدة الوجود من الفلاسفة أوالصوفية وغيرهم لا بد لهم من أن يقولوا بمقولة: "ليس في الإمكان أبدع مما كان" بل لا يتصور غير هذا القول عنهم.

فأهل الوحدة – كفرعون، والطبائعيين، والدهرية الملحدين من فلاسفة وصوفية متفلسفين: كالحلاج ومن كان بعد الغزالي، كابن عربي، وابن الفارض، وابن سبعين والقونوي، والتلمساني، وأغلب أهل الحلول والاتحاد[٢] – يزعمون أن الخالق والخلق شيء واحد، أي أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق[٣]، وأنه لا فرق بين العالمين ورب العالمين[٤]، إذ ليس لهذا الكون رب مباين له منفصل عنه[٥]، لذلك كان من أقوالهم: "ليس إلا الله" و "لا هو إلا هو" أي لا يوجد في الوجود إلا الله تعالى، فالله والكون شيء واحد عندهم، فالإنسان إذا عبد الأصنام والأوثان فإنه في الحقيقة عندهم لم يعبد غير الله تعالى[٦]، لذلك فكل شيء في الكون هو الله تعالى، وجميع الأشياء في الكون تستحق التقدير والمحبة والإجلال[٧].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٩/٣٣٧ للذهبي

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢/٤١١لابن تيمية، المخطوط ق ١ ظ، ابن سبعين وفلسفته الصوفية ص١٩٨ – ٢٠٠ للدكتور أبي الوفا الغنيمي التفتازاني، مجموع الفتاوى ٢/٤٥٠، ١٣٤ – ٤٥١ لابن تيمية، لسان الميزان ٢/٣١٥، ٨/٣٠٨ لابن حجر، طبقات الشافعية الكبرى ٦/٢٤٦ للسبكي.

(٣) مجموع الفتاوى ١٠/ ٥٩ لابن تيمية.

(٤) مدارج السالكين ١/١٥٤ للزرعي الدمشقي.

(٥) الصواعق المرسلة ١/٢٩٤ للزرعي الدمشقي.

(٦) مجموع الفتاوى ١/٥٦٥، ٢/١٢٤ لابن تيمية، التصوف الإسلامي – تاريخه ومدارسه وطبيعته وأثره ص١٢٧ – ١٢٨ أحمد موفق عياد.

(٧) التصوف الإسلامي – تاريخه ومدارسه وطبيعته وأثره ص١٢٧ – ١٢٨ أحمد موفق عياد.

وهذا يعني أن المشركين والكفار وأهل الأديان الضالة والوثنية هم في الحقيقة يعبدون الله تعالى ويستحقون التقدير والمحبة والإجلال، وهذا من أسباب قول أهل وحدة الوجود بوحدة الأديان.

إذن، فمن يؤمن بوحدة الوجود أو الوحدة المطلقة بين العالمين ورب العالمين، لا بد له من أن يعتقد أنه "ليس في الإمكان أبدع مما كان".

فقولهم: "لا هو إلا هو، وليس إلا الله" أنه - كما ذكرنا - ما ثمة وجود إلا الله، فالكون والرب شيء واحد، مما يعني استحالة إبداع شيء أبدع من هذا الكون غير المباين للرب، بل هو الرب ذاته، فالله تعالى هو الوجود، وكل شيء في الوجود هو الله تعالى، فهم يرون أن وحدة الوجود هي أبدع وأتقن الصور الموجودة؛ لتكونها من الله والوجود اللذين لا ينفصلان، وهما وحدة واحدة.

والأدهى والأمر: أن هذه الأشياء الموجودة في الوجود - أوثان وأصنام وغيرهما- لا بد - حسب زعمهم - من أن نخلع عليها التقدير والمحبة والإجلال - كما ذكرنا.

لكن السؤال المحير هو: لماذا أرسل الله تعالى الأنبياء والمرسلين عليهم السلام ما دام جميع ما في الوجود من أوثان وأصنام تستحق التقدير والمحبة، وأن من يعبدها هو في الحقيقة يعبد الله تعالى؟!! كما يزعم أهل الوحدة.

ثم يستطرد البقاعي إذ يرى أن تذرع القائلين بعدم قدرة الله تعالى على أن يوجد أبدع من هذا الكون بسبب انصراف الإرادة عنه مما يعني عدم تعلق القدرة به؛ لأنها لا تتعلق بالمحال يشبه قول الفلاسفة[1] القائلين: بأن الإله يفعل بالذات، من غير إرادة ولا اختيار؛ مما دعاهم إلى القول: بأن الله يعلم الكليات دون الجزئيات، لأنهم في الحقيقة لم يؤمنوا بالله سبحانه وتعالى، ولا برسله، ولا بكتبه، ولا بملائكته، ولا باليوم الآخر، فهم يرونه موجوداً بالأذهان

---

(١) وهؤلاء هم الفلاسفة المشائيون وذلك يتبين من قولهم بعد ذلك بأن الله يعلم الكليات دون الجزئيات، وقولهم بقدم العالم، فكما نعلم أن الغزالي قد كفرهم لذلك. تهافت الفلاسفة ص٨٨ - ١٢٣، ٢٠٦ - ٢١٧.

فقط، ولا حقيقة ولا وجود له، وأنه عاجز عن القدرة ولا مشيئة له، وهذا ما ألزمهم القول بقدم العالم بالزمان، كذلك يشبه قول من يقول بقدم العالم بالذات الذي يلزم عنه أنه لا شيء سوى هذا الوجود المشهود، أي لا وجود إلا لهذا الكون القديم، مما يعني إنكار وجود الله تعالى – حقيقة كما جاء في الوحي –؛ مما حدا بهم إلى الزعم بأنها أرحام تدفع وأرض تبلع، وهذا هو قول الملاحدة الطبائعيين كفرعون، وابن عربي، وابن الفارض، وأمثالهم[١].

ولازم ما سبق من هذه الأقوال أو أن من يعتقد بما سبق من الأقوال فإنه لا بد له من أن يقول: "بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان".

وذلك لكون الإله يفعل بلا إرادة ولا اختيار، مما يعني عدم القدرة على أن يبدع أفضل من هذا الكون، وكذلك القول: بأنه يعلم الكليات دون الجزئيات، فإن ذلك يعني العجز عن علم الجزئيات، فمن باب أولى لا يقدر أن يبدع أفضل من هذا الكون، كما أن القول بقدم العالم بالذات يعني أن الكون وجد على هذه الصورة من غير خالق، مما يعني عدم وجود إله يبدع هذا الكون بأفضل مما كان.

ويشبه أيضاً قول المعتزلة القائلين بوجوب رعاية الأصلح[٢]، وهي أن الله تعالى يجب عليه أن يفعل الأصلح لعباده، وأنه لا يجوز أن يفعل غير الصلاح والخير، لأن الله تعالى لو لم يفعل الأصلح لكان ذلك فساداً في تدبيره، لأن عدم فعله للأصلح يعني إضافة القبح إليه[٣]، لذلك فالله تعالى ليس عنده شيء أصلح مما أعطاه لجميع الناس، كافرهم ومؤمنهم، ولا هداية أهدى مما قد هداهم به، ولا يقدر على فعل شيء؛ لأنه فعل الأصلح[٤].

---

(١) المخطوط ق ١ ظ، شرح العقيدة الطحاوية ص٢٩٧ – ٢٩٨لابن أبي العز، التفسير الكبير ١٤٦/٢ للرازي، نظم الدرر ص١٧٧ – ١٧٨ للبقاعي.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل ٤٣/١٤، ٥٥، المخطوط ق ١ ظ، الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ٤٠٩ للسجلماسي، إتحاف السادة المتقين ٤٤٢/٩ للزبيدي.

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل ٤٣/١٤، ٥٥ للأسد آبادي. وانظر مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ص ٢٤٩–٢٥٠ لأبي الحسن الأشعري. وشرح المقاصد في علم الكلام ١٦٦/٢–١٦٧ للتفتازاني.

(٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢٠١/٣ لابن حزم.

لذلك فالقول بوجوب رعاية الأصلح على الله تعالى يلزم الله تعالى على أن يفعل غاية الصلاح، مما يعني عدم قدرة الله تعالى؛ لأنه – كما يزعم أهل رعاية الأصلح – ليس وراء الغاية شيء، إذ لو أراد الله تعالى أن يزيدهم على ذلك الصلاح صلاحاً آخر فإنه لا يقدر عليه[١].

وهذا ما أدى إلى قول من يقول برعاية الأصلح إلى القول بنهاية قدرة الله تعالى، أو فناء مقدورات الله تعالى، كما حدث لكل من أبي الهذيل العلاف الذي زعم أن الله تعالى لا يكون بعد فناء مقدوراته قادراً على شيء[٢]، والنَّظَّام الذي زعم أن الله تعالى لا يقدر على أن يعمي بصيراً أو يزمن صحيحاً، أو يفقر غنيّاً، إذا علم أن البصر والصحة والغنى أصلح لحالهم، كما لا يقدر على أن يشفي مريضاً أو يغني فقيراً، إذا كان المرض والفقر أصلح له، بل لا يقدر على أن يخلق حية أو عقرباً إذا علم أن خلق غيره أصلح من خلقه[٣].

إذن، فالقول برعاية الأصلح يلزم منه القول بأنه "ليس في الإمكان أبدع مما كان" لأن مقدورات الله تتناهى – كما يرون – لزعمهم أن الله تعالى قد فعل الأصلح، وهو غاية ما يقدر عليه مما يعني أنه لا يقدر على أن يفعل أفضل من الأصلح، وهذا طعن في قدرة الله تعالى – وحاشا لله تعالى عن ذلك – ومؤداه القول: بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان.

كذلك لا يظن أحد أن هذه المقولة مستساغة في النسق الإسلامي، بل على العكس؛ إذ تعرضت للنقد والتفنيد، لما تظافر أهل السنة والجماعة للرد عليها وهدم أسسها الهزيلة كما يذكر الإمام البقاعي رحمه الله[٤]، لخطورتها ولطعنها في قدرة الباري سبحانه وتعالى، ولزعمها أن مقدورات الله تعالى متناهية.

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص٥٠ للكلاباذي.

(٢) الفرق بين الفرق ص١٢٢ للإسفرائيني، اعتقادات فرق المسلمين ص٤١ للرازي، أصول الدين ص٢٣٥ للبغدادي.

(٣) الفرق بين الفرق ص١٣٣ – ١٣٤للإسفرائيني.

(٤) المخطوط ق ٢ و.

المبحث الثاني
المسألة عند الغزالي ونسبتها إليه

الأمر المؤسف: هو كيف وصلت هذه المقالة إلى بعض كتب حجة الإسلام أبي حامد الغزالي رحمه الله، فوجودها في كتبه أدى بالبعض إلى أن يغتر ويتلبس بها، مستنداً على أن حجة الإسلام أبا حامد الغزالي رحمه الله قد أخذ هذا المقالة وأودعها في كتبه[1].

لذلك أرى لزاماً عليَّ أن أقول: إن الحديث عن وصول هذه المقالة إلى مؤلفات الغزالي والقول: بأنه أودعها في كتبه، فيه نظر ويحتاج منا إلى إحسان الظن والتأني وإمعان النظر والفكر في العديد من القرائن والأحوال والأدلة، إذ المنهج الحق في الحكم هو العدل، وعدم التسرع بالحكم عليه، فحتى يكون حكمنا عادلاً لا بد لنا من تناول الغزالي بصورة متكاملة من خلال سيرته العطرة، ومؤلفاته وتاريخه الحافل، لا أن نحكم عليه بسبب وجود بعض النصوص – في حال لو ثبتت عن الغزالي – التي لا تمثل حقيقة فكر واعتقاد وجهاد الغزالي رحمه الله ضد أهل الضلال والبدع والزندقة من الباطنية والمتفلسفة وغيرهم.

فما أقصده هو وجوب الحكم على الغزالي بشكل متكامل دون اقتطاع بعض النصوص وتعميمها على بقية آرائه ومؤلفاته، أي نبدأ من الألف إلى الياء، حتى نستطيع أن نخرج بصورة واضحة متكاملة، وبحكم عادل على حجة الإسلام أبي حامد الغزالي رحمه الله.

إن وجود مقولة: "ليس في الإمكان أبدع مما كان" في بعض مؤلفات الغزالي رحمه الله هي حقيقة ثابتة، لا شك فيها، وسأورد بعضها لنطلع عليه.

أ – ورد في كتاب "الأربعين في أصول الدين": "وأنها رتبت على أكمل

---

(١) المخطوط ق ١ ظ.

الوجوه وأحسنها وليس في الإمكان أحسن منها وأكمل ولو كان وادّخر لكان بخلاً لا جوداً وعجزاً يناقض القدرة"[١].

ب – وفي كتاب "إحياء علوم الدين": "... بل هو على الترتيب الواجب الحق على ما ينبغي، وكما ينبغي، وبالقدر الذي ينبغي، وليس في الإمكان أصلاً أحسن منه ولا أتم ولا أكمل، ولو كان وادخره مع القدرة ولم يفعل لكان بخلاً يناقض الجود وظلماً يناقض العدل، ولو لم يكن قادراً لكان عجزاً يناقض الإلهية ..."[٢].

ج – وفي كتاب "الإملاء": "ومعنى بأن ليس في الإمكان أبدع من صورة هذا العالم ولا أحسن ترتيباً ولا أكمل صنعاً، ولو كان وادخره مع القدرة كان بخلاً يناقض الجود الإلهي، وإن لم يكن قادراً عليه كان ذلك عجزاً يناقض القدرة الإلهية"[٣].

د – وفي نفس الكتاب أيضاً: "إنه تعالى ليس في إمكانه أن يفعل إلا نهاية ما تقتضيه الحكمة"[٤].

بعد إيرادنا لهذه النصوص من كتب حجة الإسلام أبي حامد الغزالي رحمه الله نرى أن هذه النصوص في الحقيقة لا تمثل رأي الغزالي بوضوح وذلك لتناقضها مع سيرته ومؤلفاته، إذ نجد أن اتجاه الغزالي وفكره وعقيدته يعارض ويناقض القول: بأنه "ليس في الإمكان أبدع مما كان".

وسأوجز ما يخالف هذه المقولة ببعض الردود والنصوص من سيرة ومؤلفات الغزالي رحمه الله.

---

(١) الأربعين في أصول الدين ص٣١١ – ٣١٢ للغزالي.
(٢) إحياء علوم الدين ٤/٢٥٨ للغزالي.
(٣) الإملاء في إشكاليات الإحياء للغزالي ملحق مع الجزء الخامس ص٣١٧ من كتاب إحياء علوم الدين
(٤) السابق

فكما نعلم ونعتقد أن من يؤمن بأنه: "ليس في الإمكان أبدع مما كان" يلزمه الآتي:

أ – ألا يقول في كتابه "المستصفى" في معرض حديثه عن التحسين والتقبيح: "والسيد لو ترك عبيده وإماءه وبعضهم يموج في بعض ويرتكبون الفواحش وهو مطلع عليهم وقادر على منعهم لقبح منه، وقد فعل الله تعالى ذلك بعباده ولم يقبح منه، وقولهم: إنه تركهم لينزجروا بأنفسهم فيستحقوا الثواب هوس؛ لأنه علم أنهم لا ينزجرون، فليمنعهم قهراً، فكم من ممنوع عن الفواحش بِعُنَّةٍ أو عجز، وذلك أحسن من تمكينهم مع العلم؛ لأنهم لا ينزجرون"[(١)].

ووجهة الدلالة من هذا النص قوله "وذلك أحسن" أي أن منعهم من فعل الفواحش بالقهر أو بالعجز أو بالعُنَّة – وهو الذي لم يكن – أحسن من تمكينهم وهو الكائن، فالغزالي يرى أن المنع أحسن من التمكين.

ب – ألا يقول في كتابه "الاقتصاد في الاعتقاد": "وأما هذا الخلق الموجود فالعقلاء كلهم قد تمنوا العدم، وقال بعضهم ليتني كنت نسياً منسيّاً وقال آخر: ليتني لم أك شيئاً. وقال آخر: ليتني كنت تبنة رفعها من الأرض. وقال آخر يشير إلى طائر: ليتني كنت ذلك الطائر. وهذا قول الأنبياء والأولياء، وهم العقلاء، فبعضهم يتمنى عدم الخلق، وبعضهم يتمنى عدم التكليف بأن يكون جماداً أو طائراً.."[(٢)]

ووجه الدلالة في هذه العبارة: تمني العقلاء عدم الخلق وعدم التكليف؛ لأن ذلك أحسن من خلقهم وتكليفهم؛ لخوفهم من الله تعالى، وحتى يأمنوا الحساب من وجهة نظرهم.

---

(١) المستصفى من علم الأصول ص ٦١ للغزالي.
(٢) الاقتصاد في الاعتقاد ص ٨٠ للغزالي.

ج – بأن قدرة الله تعالى متناهية:

وهذا يتعارض مع ما يعتقده الغزالي رحمه الله من عظم قدرة الله تعالى وعدم تناهيها، وأنها لا تحصى، وأن الله تعالى لا يعجزه شيء وأن قدرته تعالى مطلقة لا حد لها.

يقول الغزالي رحمه الله: "ولا يعزب عن قدرته تصاريف الأمور، لا تحصى مقدوراته ولا تتناهى معلوماته"(١).

ويقول في موضعٍ آخرَ: "فإن القدرة واسعة، والفضل عميم، وعجائب الملك والملكوت كثيرة، ومقدورات الله تعالى لا نهاية لها، وفضله على عباده الذين اصطفى لا غاية له"(٢).

د – أن الله تعالى لا يفعل ما يشاء، ولا يحكم بما يريد، وهذا يتعارض مع قول الغزالي: "بل له أن يفعل ما يشاء، ويحكم بما يريد"(٣).

هـ – مشابهة قول الفلاسفة القائلين: بأن الله تعالى يعلم الكليات دون الجزئيات:

وهذا هو قول الفلاسفة (المشَّائيين) الذين كفرهم الغزالي من أجله في سفره العظيم "تهافت الفلاسفة"؛ وذلك لما زعموا – كاذبين – أن الله تعالى لا يعلم الجزئيات(٤)، فكيف يكفرهم ويناقض نفسه بأن يعتقد رأيهم هذا؟!!

و – مشابهة قول الفلاسفة القائلين بأن العالم قديم:

وهذا هو قول الفلاسفة المشائيين – أيضاً – الذين كفرهم من أجله في "تهافت الفلاسفة"؛ لما زعموا قدم العالم(٥)، فمن يقول بقدم العالم لا يعارض مقولة: "ليس في الإمكان أبدع مما كان" وهذا تناقض كما سبق.

---

(١) قواعد العقائد ص٢٧ للغزالي.
(٢) إحياء علوم الدين ٤/٣٥٦ – ٣٥٧ للغزالي.
(٣) الاقتصاد في الاعتقاد ص ٨٣ للغزالي.
(٤) تهافت الفلاسفة ص٢٠٦ – ٢١٧ للغزالي.
(٥) تهافت الفلاسفة ص٨٨ – ١٢٣ للغزالي.

ز - مشابهة قول المعتزلة القائلين بوجوب رعاية الأصلح:

لأن القول بالأصلح يعد من أسباب القول بمقولة "ليس في الإمكان أبدع مما كان".

يقول البقاعي رحمه الله: "وقد علمت إطباق أهل السنة على هدم أصل المعتزلة له في وجوب رعاية الأصلح الذي هذا الكلام شديد النزع إليه، بل لا شك أنه عين القول بوجوب رعاية الأصلح، وهي مسألة شهيرة، قد ردها الناس على المعتزلة، منهم: الغزالي رحمه الله"(١).

إذن، فالقائلون بالمقولة يرون أن الله تعالى خلق الأصلح في كل شيء، أي في غاية الإتقان، وهذا مخالف لنقد الغزالي رحمه الله لمسألة الأصلح، إذ يرى رحمه الله أنه لا يجب على الله سبحانه وتعالى رعاية وفعل الأصلح.

يقول الغزالي رحمه الله: "ولا يجب عليه - أي على الله تعالى - رعاية الأصلح، وأنه لا واجب إلا بالشرع، وأن بعثه الأنبياء جائز، وأن نبوة محمد ثابتة، مؤيدة بالمعجزات"(٢).

وفي موضع آخر يقول: "إنه لا يجب عليه رعاية الأصلح لعباده، بل له أن يفعل ما يشاء، ويحكم بما يريد، خلافاً للمعتزلة، فإنهم حجروا على الله تعالى في أفعاله، وأوجبوا عليه رعاية الأصلح.."(٣)

وفي موضع آخر أيضاً يقول: "لو فعل الأصلح لخلقهم في الجنة وتركهم فيها، فإن ذلك أصلح لهم، ومعلوم أنه لم يفعل ذلك، فدلّ أنه لم يفعل الأصلح"(٤)

ح - مشابهة قول القائلين بالوحدة المطلقة أو وحدة الوجود:

وذلك كما ذكرنا من أن القائلين بالوحدة المطلقة وبوحدة الوجود يقولون:

---

(١) المخطوط ق ١٦ ظ.

(٢) قواعد العقائد ص١٤٦ للغزالي، وانظر إحياء علوم الدين ١/١٠٥، ١١٢، ١١٣ للغزالي أيضا.

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد ص٨٣ للغزالي.

(٤) القسطاس المستقيم ص٩٤ للغزالي.

بأنه "ليس في الإمكان أبدع مما كان"، والغزالي رحمه الله يكفر القائلين بالوحدة المطلقة وأهل الحلول والاتحاد، إذ يعتبر أقوالهم شطحاً، ولها ضرر عظيم، بل ويفضل قتلهم، كتفضيله لقتل الحلاج وغيره من الزنادقة على إحياء عشرة في الدين[١]، والحلاج – كما نعلم – هو من رموز أهل الوحدة والاتحاد، بل هو عَلَمُ الزندقة والكفر.

يقول السبكي: "وإن أراد أهل الوحدة المطلقة، المنسوب كثير منهم إلى الإلحاد والحلول، فمعاذ الله ليس الرجل في هذا الصَّوْب، وهو مصرح بتكفير هذه الفئة، وليس في كتابه شيء من معتقداتهم"[٢].

إذن فتكفيره لأهل الوحدة يتعارض ويتناقض مع ما ورد في بعض كتبه من القول: بأنه "ليس في الإمكان أبدع مما كان".

لذلك أرى أن مقولة: "ليس في الإمكان أبدع مما كان" تتعارض مع فكر وعقيدة وتوجه حجة الإسلام أبي حامد الغزالي رحمه الله، والدليل ما أوردناه من كلامه السابق.

يقول أحمد بن المبارك السجلماسي: "والحاصل أن ما نسب إليه في المسألة إن كان دليله الظلم المناقض للعدل فقد نفاه أبو حامد في كلامه السابق، وإن كان دليله البخل فقد نفاه أبو حامد في كلام الاقتصاد ... وإن كان دليله أنه يخالف الحكمة فقد أبطله أبو حامد في "الإحياء" و"الاقتصاد" وغيرهما، وإن كان دليله الاستحسان العقلي ومراعاة الصلاح والأصلح فقد أبطله أبو حامد في "الاقتصاد"، و"الإحياء"، و"القسطاس"..."[٣]

ومع ذلك فلا بد لمن يبحث عن الحقيقة من أن يقدم إحسان الظن، وبالذات في هذه المسألة؛ لوجود أقوال ونصوص من كتب الغزالي تعارض ما نسب إليه، فضلاً عن مناقضتها لمسيرته العطرة، وجهاده لخدمة الإسلام، مما يعني

---

(١) إحياء علوم الدين ١/٣٦ للغزالي، وانظر المخطوط ق ٩ ظ.
(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٦/٢٤٦ للسبكي.
(٣) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص ٤٢٠ للسجلماسي.

احتمالية أن تكون هذه الأقوال مدسوسة عليه في كتبه ومنسوبة إليه، فإذا كان الغزالي لم يسلم من نسبة كتب بكاملها إليه ككتاب "السر المختوم" وكتاب "المضنون به على غير أهله"، الذي حكم عليه ابن الصلاح بأنه مختلق على الغزالي؛ لما يتضمنه من القول بقدم العالم، ونفي علم الله الجزئيات ونفي الصفات[١]، فما بالك ببعض السطور التي قد تدس عليه في كتبه أو أحياناً يكون الدس عبارة عن كلمة واحدة، أو حرف واحد، يغير المعنى كلية، فلم لا تكون المقولة الحقيقية هي: "أنه بالإمكان أبدع مما كان" أو قريباً منها، ثم جاء الوضاعون والحاقدون من الذين جادلهم الغزالي وقطعهم وكشف عوراتهم من الفلاسفة والباطنية وغيرهم من أعداء الإسلام فوضعوا كلمه "ليس" قبل كلمة "بالإمكان" مع بعض التغييرات.

فهذا احتمال وارد قد يحدث لأي عالم من العلماء، فما بالك بأحد أساطين العلم المشهورين كحجة الإسلام أبي حامد الغزالي رحمه الله الذي ذاع صيته وانتشرت كتبه ومؤلفاته في الأمصار يتداولها الناس، مما يعني سهولة تعرضها للدس والوضع مثلما يرجح البقاعي من أن هذا الكلام مدسوس عليه، وليس من كلامه[٢].

ولو فرضنا جدلاً صحة نسبتها إلى الغزالي رحمه الله، فلعله قصد بها غاية الحكمة والإتقان والإبداع استناداً لقوله تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[٣]. من غير أن يقصد تناهي قدرة الله تعالى عن الإبداع.

يقول الكمال ابن أبي شريف: "وهو مشاهد، منها: كمال الإحسان؛ تنبيهاً على أن حكمنا بأنها كذلك، هو بحسب ما نشاهده بأبصارنا وبصائرنا بأن تدركه عقولنا، وتصل إليه أفهامنا، حتى نقضي بأنه غاية الإحسان عندنا، لا بمعنى أنه لا يمكن في مقدورات الباري تعالى ما هو أبدع منها..."[٤]

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٩/٣٢٩ للذهبي، طبقات الشافعية الكبرى ٦/٢٥٧ للسبكي، والمخطوط ق ٣ ظ.

(٢) المخطوط ق ١٧ ظ، وانظر نظم الدرر ٢/١٧٧ للبقاعي.

(٣) (النمل: ٨٨).

(٤) المسامرة شرح المسايرة ١/٦٤ لكمال بن أبي شريف.

كذلك يمكن أن يكون قصده بمقولة: "ليس في الإمكان أبدع مما كان" وفقاً لحكمة الله تعالى وإرادته وأمره، فهو الذي أوجب على نفسه ذلك، فقدرة الله تعالى غير متناهية من حيث ذاتها، أما من حيث إرادة الله تعالى فهي تبعاً لإرادته تعالى، فقد يكون هذا قصد الغزالي من هذه المقولة لو صحت نسبتها إليه.

وقد يكون الغزالي أيضاً يقصد بها: أن الله تعالى خلق العالم على أكمل ما يريد؛ لذلك فلا يوجد أكمل من ذلك، لأن الله تعالى خلق العالم على الصورة الأكمل كما أرادها، وليس على الإطلاق، أي أن الله تعالى خلق وأبدع الكون على أكمل وأحسن صورة تليق بهذا الكون، فليس في الإمكان أبدع مما كان، أي ليس في الإمكان إبداع أفضل من هذا الإبداع الذي يليق بهذا الكون؛ لأنه لو خلق أبدع من هذا الكون فإنه قد لا يليق بهذا الكون، لأن الأبدع لا يناسبه.

وقد يكون الغزالي يرى أن إبداع أفضل من هذا الكون من المحال لذاته، لكن الحقيقة أن هذا ليس من المحال لذاته، لأن المحال لذاته هو الذي لا يندرج تحت القدرة، وهذا هو موقف أهل السنة والجماعة الذين يرون أن الله سبحانه وتعالى على كل شيء قدير، وأن كل ممكن فإنه مندرج تحت قدرة الله تعالى.

أما المحال لذاته، مثل كون الشيء الواحد موجوداً ومعدوماً في حال واحدة، فإن هذا لا حقيقة له، ولا يمكن تصور وجوده، بل لا يسمى شيئاً، باتفاق أهل النظر والعقلاء، ومن الأمثلة على المحال لذاته: أن الله تعالى يخلق مثل نفسه، أو إعدام نفسه، وأمثال ذلك من المحال[1].

أما مقولة: إنه "ليس في الإمكان أبدع مما كان" فإنها لا تندرج تحت المحال لذاته، بل هي من الممكن، وتحت قدرة الله تعالى. والله أعلم.

ومع ذلك فإني أرى أنه لا بد من التأكيد على وجوب تقديم إحسان الظن، وأن يكون الحكم على حجة الإسلام أبي حامد الغزالي رحمه الله من خلال

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص١٣٧ لابن أبي العز الحنفي.

آثاره ومؤلفاته وجهوده وسيرته، ثم نقول: هل يتطابق هذا القول مع توجه وفكر

وعقيدة الغزالي رحمه الله المدافع عن حياض الإسلام، والهادم للفلسفة والفلاسفة في سفره الخالد "تهافت الفلاسفة"، والفاضح لأسرار الباطنية وإلحادهم في سفره الخالد "فضائح الباطنية"؟!!

لذلك يكون من الظلم نسيان كل هذه الجهود الجبارة واختزال الغزالي ببعض الأقوال والنصوص لو صحت نسبتها إليه من غير تأويل حسن لمقاصده، وأتمنى ألا يفهم أحد أني أدافع عن الغزالي رحمه الله بكل ما يقوله بل على العكس إني أخالفه في آرائه الكلامية وفي بعض توجهاته الصوفية لكن خلافي له لا يقلل من محبتي له ومن مكانته كَعَلَمٍ لديَّ ولدى غيري، ولا يقدح في رسوخه في العلم والدين.

المبحث الثالث
نماذج من آراء العلماء
في المسألة بعد الغزالي

وقد اختلف العلماء – بعد الغزالي – بين معارض ومؤيد للمسألة، فضلاً عن اختلافهم حول الغزالي بين متأول له وقائل بأنها مدسوسة عليه.

أ – المعارضون للمسألة:

عارض هذه المقولة الكثير من العلماء: كتلميذه الإمام أبي بكر بن العربي، الذي يرى أن الأمة أجمعت على خلاف هذا الاعتقاد وما ينشأ عنه من تناهي قدرة الله تعالى[1]، والإمام أبي عبد الله المازري، وأبي الوليد الطرطوشي، وأبي العباس ناصر الدين ابن المنير الإسكندري الذي صنف رسالة: "الضياء المتلالي في تعقب الإحياء للغزالي" فانتقد المقولة بشدة وأساء للغزالي، وكمال الدين بن أبي شريف، وابن الصلاح، ويوسف الدمشقي، وابن الجوزي، والتقيِّ السبكي وابن قيم الجوزيه، والحافظ الذهبي، وبدر الدين الزركشي الذي تعددت آراؤه حول هذه المقولة، فمن آرائه: أنه يصفها بأنها من الكلمات العقم التي لا ينبغي إطلاق مثلها في حق الصانع، ومحمد بن عبد الله بن أسعد اليافعي، وأحمد بن مبارك السجلماسي وغيرهم[2].

ب – المؤيدون للمسألة:

ومن المؤيدين لها: كل من محيي الدين ابن عربي الذي يقول: "فليس في الإمكان أبدع من هذا العالم؛ لأنه على صورة الرحمن أوجده الله تعالى، أى

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٩|٣٣٧ للذهبي.

(٢) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص٤٠٠-٤٠١ للسجلماسي، المسامرة شرح المسايرة ١/٦٤-٦٥ لكمال بن أبي شريف، إتحاف السادة المتقين ٩/٤٤٢ – ٤٤٧ للزبيدي، سير أعلام النبلاء ١٩/٣٣٧ للذهبي، الأجوبة المرضية ٤٣١ للشعراني.

ظهر وجوده تعالى بظهور العالم، كما ظهر الإنسان بوجود الصورة الطبيعية"[١]، والسهروردي المقتول في قوله: "بل امتنع الوجود إلا على ما هو عليه، ولا يتصور له نظام أتم منه"[٢]، بعد أن تساءل عن قدرة الباري على أن يفعل أشرف وأكمل من هذا العالم الموجود[٣]، وابن القريسني، وبدر الدين الزركشي الذي يرى أيضاً بأن المقولة صحيحة بحسب ما تقتضيه العقول لا بحسب ما في غيب الله، وعبد الكريم الجيلي، وأبو الحسن على بن عبد الله الحسني السمهودي الشافعي الذي صنف: "إيضاح البيان لمن أراد الحجة من ليس في الإمكان أبدع مما كان" في الرد على مصنف ابن المنير الإسكندري: "الضياء المتلالي في تعقب الإحياء للغزالي"، وأبو عبد الله محمد ابن عمر المغربي، وزكريا الأنصاري[٤]، ومحمد المغربي الشاذلي[٥]، وتلميذه جلال الدين السيوطي الذي صنف في الرد على الإمام البقاعي، فسمى مصنفه "تشيد الأركان من ليس في الإمكان أبدع مما كان". إذ يقول فيه مقدمة كلامه: "الحمد لله الذي أوجد الموجودات على أبدع مثال، وأحسن منوال، والصلاة والسلام على سيدنا محمد والصحب والآل، وبعد، فقد نقل عن الإمام حجة الإسلام ولي الله أبي حامد الغزالي رضي الله عنه أنه قال: "ليس في الإمكان أبدع مما كان" وقد استنكر ذلك بعض العلماء الموجودين، وادعى أن ذلك إما مدسوس في كلام حجة الإسلام، أو زلة صدرت من عالم، وأن هذا الكلام يعجز عنه استعجاز القدرة الإلهية واستقصارها كما تقول الفلاسفة، أو وجوب الأصلح على الله، كما تقول المعتزلة وألف في ذلك كتابا سماه: "تهديم الأركان من ليس في الإمكان أبدع مما كان" ... ولما رأيت هذا الكلام من المنكر صادراً عن عدم

---

(١) فصوص الحكم ١/١٧٢ لابن عربي.

(٢) كتاب المشارع والمطارحات ضمن مجموع مصنفات شيخ إشراق ١/٤٧٢ للسهروردي.

(٣) السابق ١/ ٤٧٠.

(٤) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص٤٠٢ – ٤٠٤ للسجلماسي، إتحاف السادة المتقين ٩/٤٥١ – ٤٥٧ للزبيدي، الأجوبة المرضية ٤٣٢ للشعراني.

(٥) الأجوبة المرضية ٤٣٢ للشعراني.

الوقوف عن مقصد حجة الإسلام تعجبت من ذلك كل العجب، وقد وقع الإلحاح علي في الكتابة بالرد عليه، وأنا أرى أن الأولى السكوت، ولزوم البيوت، حتى شرح الله صدري لإبانة مقصد هذا الإمام بالطريق القويم؛ رجاء الهداية إلى الصراط المستقيم، فرقمت هذه الأحرف، وسميتها تشييد الأركان من ليس في الإمكان أبدع مما كان"[١].

كذلك أيده كل من عبد الوهاب الشعراني[٢]، والبرهان إبراهيم ابن أبي شريف المقدسي، وأبي المواهب التونسي الشاذلي، وأبي البقاء محمد البكري الشافعي، وأبي العباس أحمد بن أحمد البرنسي الشهير بزروق، وعبد القادر مصطفى الصفوري الدمشقي الشافعي[٣].

ج – القائلون بأنها مدسوسة على الغزالي:

أما القائلون بأنها مدسوسة على الإمام الغزالي رحمه الله: فهم كل من الإمام إبراهيم بن عمر البقاعي الذي صنف "تهديم الأركان من ليس في الإمكان أبدع مما كان" للرد على هذه المقولة مع إجلاله وتقديره لشخص الإمام الغزالي إذ يقول: "والله أعلم بحقيقة الحال – هل هو كلامه أو مدسوس عليه كما ظننته قبل اطلاعي على هذه النقول، كما دس عليه بعض المجرمين كتباً كاملة، كما نبه على ذلك العلماء؛ ليتوصل ذلك المفسد بذلك إلى تمشية فساده، إما بالطعن في هذا الأستاذ، أو بتمشية ما في تلك الكتب من فاسد الاعتقاد، وذلك مثل "المضنون به على غير أهله" و"السر المختوم"[٤].

ويقول أيضاً: "ويرجح عندي: أن هذا الكلام مدسوس عليه، وليس من كلامه"[٥].

---

(١) مخطوط تشييد الأركان من ليس في الإمكان أبدع مما كان ق ١ للسيوطي.
(٢) الأجوبة المرضية ص٤٣١– ٤٣٢ للشعراني.
(٣) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص٤٠٣ – ٤٠٦ للسجلماسي، إتحاف السادة المتقين ٤٥٧/٩ –٤٥٨ للزبيدي.
(٤) المخطوط ق ٣ و، وانظر نظم الدرر ١٧٧/٢٠ للبقاعي.
(٥) المخطوط ق ١٧ ظ.

وفي رسالة "المقصد العالي في ترجمة الإمام الغزالي" يقول: "قد ألحقها في كتابه من لم يراقب الله، والدليل على ذلك: أنها مناقضة لكلامه في جميع عقائده المشهورة، وأنه نقلها عن الفلاسفة في كتابه الذي سماه "مقاصد الفلاسفة"، وردها هو في كتابه "تهافت الفلاسفة"، وأخذها أهل البدع منهم ونقلوها عنهم"[1].

يقول أبو عمرو بن الصلاح: "فأما كتاب "المضنون به على غير أهله" فمعاذ الله أن يكون له، شاهدتُ على نسخة به بخطِّ القاضي كمال الدين محمد بن عبد الله الشهرزوري أنه موضوع على الغزالي، وأنه مخترع من كتاب "مقاصد الفلاسفة"، وقد نقضه الرجلُ بكتاب "التهافت"[2].

وكذلك بدر الدين الزركشي، فإنه يرى فضلاً عن ما ذكرناه من موافقته لكل من المعارضين والمؤيدين بأنها من كلام الفلاسفة والمعتزلة، مما يعني أنها مكذوبة عليه، ولا تصلح نسبتها إليه على هذا الوجه؛ مما يحتم نفيها عنه؛ لمناقضتها لما نقل عنه، وأن واضعها من الحساد، وأهل المكر والخبث الذين أرادوا أن يمشوا باطلهم المعقد بنسبته للغزالي الذي إذا نسبت إليه فإن سيرته الحسنة قد تؤدي إلى تصديق هذه المقولة[3].

وهذا ما أكده البقاعي لما هدم على أهل الاتحاد عقائدهم ومحاولتهم نشرها بنسبتها إلى الغزالي؛ لحقدهم عليه، إذ يقول: "فشنع علي كل من في قلبه مرض بداء الاتحاد، وله غرض في إظهار الفساد؛ لهدمي عليهم ما أرادوا من التمسك بظاهر هذه الكلمة وترويجها بإسنادها إلى حجة الإسلام، مع بغضهم والله له، وثقله عليهم؛ لما بين من عوارهم، وهتك من أستارهم؛ ولتكفيره لهم، وتنفيره الناس عنهم، وتحذيره منهم، حتى قال في أوائل

---

(١) نقلًا عن إتحاف السادة المتقين ٤٤٣/٩ للزبيدي.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣٢٩/١٩ للذهبي، تاريخ الإسلام "حوادث ووفيات ٥٠١-٥٠٥هـ" ص ١٢٤ للذهبي وانظر طبقات الشافعية الكبرى ٢٥٧/٦ للسبكي.

(٣) إتحاف السادة المتقين ٤٤٧/٩ للزبيدي.

"الإحياء" – بعد ذكره لقتل الحلاج إمامهم على الزندقة –: "إن قتل واحد منهم أفضل في الدين من إحياء عشرة"[١].

وأيضا تابعهم في كونها مدسوسة على الغزالي كل من: التقي السبكي الذي أجاز أن تكون قد دست المقولة في كتبه، وابنه التاج السبكي الذي استحسن هذا الرأي وقبله[٢]، وأحمد بن المبارك السجلماسي الذي يرى أنه لا مانع من أن يكون قد وقع الدس والكذب على الغزالي مرتين.

الأولى: في نسبة المسألة إليه،

والثانية: في الجواب المزعوم أنه إليه،

إذ يوجد للغزالي جواب عن هذه المقالة – إن صحت نسبته إليه – يؤكد فيها ما نسب إليه، مما حدا بالسجلماسي بأن يؤيد أن الدس قد لا يقتصر على نسبة المقولة للغزالي فقط، بل وأيضاً في الجواب الذي زعم أنه رد فيه على السائل عن هذه المقولة[٣].

يقول أحمد بن المبارك السجلماسي: "فلذلك قطعنا بأنه لم يقلها، حيث وجدناها مخالفة لعقيدة أهل السنة، ولكلام الغزالي في سائر كتبه"[٤].

وقد انتقد القول بأنها مدسوسة على الغزالي جلال الدين السيوطي كما ورد في مقدمة كتابه الذي رد فيه على إبراهيم بن عمر البقاعي[٥].

د. المتأولون للغزالي:

أما المتأولون للغزالي المحسنين الظن به – فيما لو صحت عنه المقولة – فمنهم: شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله الذي تأول للغزالي بأنه قد يكون

---

(١) المخطوط ق ٩ ظ، وانظر إحياء علوم الدين ٣٦/١ للغزالي.

(٢) إتحاف السادة المتقين ٤٤٧/٩ للزبيدي.

(٣) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص٤٢٠ للسجلماسي، إتحاف السادة المتقين ٤٤٨/٩ للزبيدي.

(٤) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز ص٤٢٠ للسجلماسي.

(٥) تشييد الأركان من ليس في الإمكان أبدع مما كان ق ١ للسيوطي.

مقصوده من المقولة عدم إمكان إيجاد أحسن من هذا العالم، ولا أكمل منه، وأن هذا لا يعتبر قدحاً في القدرة، بل إثبات لقدرة الله تعالى على غير ما فعله، لكن ما فعله الله تعالى أحسن وأكمل مما لم يفعله، وهذا تعبير عن وصف الله تعالى بالكرم والجود والإحسان، وهو سبحانه وتعالى كما نؤمن ونعتقد، فهو الأكرم، فلا يتصور أن يوجد من هو أكرم منه، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوّاً كبيراً[1].

وكذلك تأول له كل من: بدر الدين الزركشي، والشيخ محمود الألوسي.

أما الزركشي – فهو كما ذكرنا من قبل قد وافق كلاً من المؤيدين والمعارضين، بل والقائلين بأنها مدسوسة عليه أيضاً، ومع ذلك فإنه قد تأول له في قوله: "ولعله إنما أراد تعظيم صنعة الصانع الذي لا يصنع أحد صنعته"[2].

أما الألوسي فهو يرى أن قوله على فرض وقوعه فإنه داخل في حيز ما كان، وهو مع هذا العالم كبعض هذا العالم مع بعض، أو بأن الغزالي قد يقصد التفريق بين معنى الأبدعية في كلامه، ومعنى الأبدعية المشعور بها، ولبيان ذلك ضرب لنا الألوسي مثلاً بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[3]. أي أن النفس الآثمة لا تحمل "وزر أخرى" أي إثم نفس أخرى، بل كل نفس تحمل وزرها الذي اقترفته، وأن هذه الآية لا تتعارض مع قوله تعالى: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾[4]. لأن هذه الآية في أهل الضلال المضلين الذين يحملون آثام وأوزار إضلالهم، مع آثام وأوزار ضلالهم، إذ كل ذلك هو آثامهم وأوزارهم، وليس فيها شيء من آثام غيرهم، ولا يتعارض هذا مع قوله تعالى: ﴿مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ لأن المراد بـ ﴿أَثْقَالِهِمْ﴾، أي ما كان بمباشرتهم، وبما معها ما كان بسوقهم وتسببهم، فهو للمضلين من وجه وللآخرين من وجه آخر[5].

---

(١) جامع الرسائل ١/١٤١ – ١٤٢ لابن تيمية.

(٢) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص ٤٠١ للسجلماسي، إتحاف السادة المتقين ٩/٤٥٢ للزبيدي.

(٣) (الأنعام: ١٦٤).

(٤) (العنكبوت: ١٣).

(٥) روح المعاني ٢٢/ ١٨٤ للألوسي.

المبحث الرابع
البقاعي والمسألة

والآن وبعد إيجازنا للخلاف في المسألة بعد الغزالي رحمه الله نجد أن الإمام إبراهيم بن عمر البقاعي رحمه الله في كتابه "تهديم الأركان من ليس في الإمكان أبدع مما كان" لم يتوقف عند الحكم على الغزالي بأن المقولة قد دست عليه، بل تعدى ذلك إلى التعرض لنقدها وكشف عوارها بالإجمال وبالتفصيل، دون المساس أو الإساءة إلى الغزالي المنسوبة إليه، بل أثنى عليه، وحفظ له مكانته العلمية، وإمامته في الدين، مع إحسانه الظن به، وأنه حتى لو صحت نسبة المقولة إليه، فإنها تُعدُّ زلة لم يقصد من ورائها إلا الخير.

يقول الإمام البقاعي عن الغزالي: "وهو الإمام الذي لا مطعن في دينه ولا علمه، ولم يقصد بها إن صحت عنه إلا خيراً، غير أنه ليس بمعصوم، وهي زلة منه"[(١)]. لكن هذا لا يعني عدم الرد على الغزالي والمقولة من قبل البقاعي، لأن الحق أحق أن يتبع، وأن الرجال يُعرفون بالحق، ولا يعرف الحق بالرجال كما يرى الغزالي[(٢)].

وهذا ما جعل البقاعي يفرد العديد من الورقات لبيان جواز الاختلاف بالرأي، وأن كلاً يؤخذ من كلامه ويرد إلا المعصوم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن التقليد مذموم؛ لأن الواجب عدم التلقي على الظاهر والتسليم، وأن النقد البناء والموضوعي – في حدود الأدب – لا يقدح في شخص العالم، لأن القصد هو "الغض من المقالة وليس من قائلها" وأن الواجب نقد الرجال حتى لو كانوا آباءً لنا.. الخ[(٣)].

وهذا هو ما اتبعه البقاعي في نقده الذي هدم به هذه المقولة.

لقد قسم البقاعي نقده للمقولة إلى قسمين – كما ذكرنا – وهما النقد المجمل، والنقد المفصل، وسأورد بعضاً من نماذج هذين النقدين لهذه المقولة.

---

(١) المخطوط ق ١ ظ.
(٢) المقصد الأسنى في شرح الأسماء الحسنى ص١٤٩ للغزالي.
(٣) المخطوط ق ٣ ظ – ٩ و.

فمن نقد البقاعي المجمل: أنه يرى أن المقولة ظاهرة في نسبة العجز إلى

الله تعالى، إذ الحقيقة: أن الله تعالى قادر على أن يبدع عالماً أكمل من هذا العالم، وليس محالاً على الله تعالى كما يدعي القائلون بها عندما زعموا أنه ليس من شأن القدرة أن تتعلق به وتتوجه إليه، وأن إثبات كون الشيء محالاً لا يكون بمجرد الادعاء والزعم، لأن الحقيقة أن الله تعالى قادر على ذلك وادخاره لا يلزم أن يكون بخلاً أو عجزاً من الله تعالى، والدليل أن الله تعالى إذا خلق شخصاً على غاية البشاعة في الخَلْق والخُلُق مع قدرته سبحانه وتعالى على أن يجعله من أكمل الخلق وأجملهم صورة، فإن ذلك لا يلزم أن يكون بخلاً أو عجزاً من الله تعالى[1].

كما أن الله سبحانه وتعالى قادر على أن يدع الخلق على ما كانوا عليه أمة واحدة، مؤمنين على قلب رجل واحد، لا تحاسد، ولا تباغض بينهم، ولا اختلاف ولا اقتتال، على منهاج أبينا آدم عليه السلام الذي كان يسير على الدين الحق[2].

فلا شك أن هذا أبدع مما نحن فيه في عالمنا من الاختلاف والاقتتال المفضي لإفساد الأرض، بل إن الله تعالى لو شاء لهدى الناس جميعاً، ولحفظ الأرض من الفساد بعد إصلاحها استناداً لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾[3]، ولقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾[4]، ولقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩﴾[5]، ولقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[6].

ألا يعتبر ذلك أبدع وأكمل، لكن مع ذلك فإن الله تعالى مع قدرته على خلق

---

(١) المخطوط ق ٣و، ٣ظ، ٤و.
(٢) المخطوط ق ١١ظ.
(٣) (هود: ١١٨).
(٤) (الأنعام: ٣٥).
(٥) (النحل: ٩).
(٦) (يونس: ٩٩).

الأبدع والأكمل – فإنه تعالى لم يأمر بذلك وفق إرادته ومشيئته تعالى، دون أن يوصف بالبخل، أو العجز أو يلزم بهما[١].

بل إن الله تعالى يفعل ما يريد و: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾[٢]، لأنه تعالى هو المختار لأفعاله، ولا نهاية لحكمته، وحتى لو أنه تعالى فعل ما ينافي ما نسميه حكمة فإن ذلك كائن له من غير أن يلزم منه محال، مع تعاليه سبحانه عن أن يفعل ما ينافي الحكمة، وهذا مثل قول البعض: لو أن الله تعالى أراد أن يخلف وعده ووعيده بمشيئته كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ إِن شَآءَ﴾[٣]، وفي حديث: "لو عذب الله أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم غير ظالم لهم"[٤] فإن ذلك كائن له، مع اعتقادنا أنه سبحانه وتعالى: "لا يبدل القول لديه" فكيف إذا فعل ما هو أحكم مما فعله أولاً، وكان قد ادخره لما لا نعلمه من الحكم[٥].

وفي قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ ﴿٤٠﴾ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿٤١﴾﴾[٦]، يرى البقاعي أن هذه الآية تنص على قدرة الله تعالى على أن يبدل خيراً منهم، أي على أكمل الوجوه وأحسنها[٧].

وفي قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا۟ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾[٨]، يرى البقاعي أن قتل المشركين لأولادهم في غاية القبح

---

(١) المخطوط ق ٣ظ – ٦و.
(٢) (الأنبياء: ٢٣).
(٣) (هود: ٣٣).
(٤) أخرجه أحمد في مسنده ٥/١٨٢، وأبو داود في سننه ٤/٢٢٥ (٤٦٩٩).
(٥) المخطوط ق ١٠و.
(٦) (المعارج: ٤٠، ٤١).
(٧) المخطوط ق ١١و.
(٨) (الأنعام: ١٣٧).

والخساسة والرذالة، ولا سيما وأد البنات وهن أحياء، وأن عدم القتل والوأد أبدع وأحسن[١].

وفي قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَسْتَوِي ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ ۚ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠٠﴾﴾[٢]، يرى البقاعي: أنه لا ريب من كون الطيب أبدع من الخبيث، وأن الله تعالى قادر على جعل الكل في غاية الطيب على أخلاق الأنبياء والمرسلين عليهم السلام[٣].

وفي قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾[٤]، يرى البقاعي أن الله تعالى قادر على أن يخلق السماوات والأرض في لحظة، لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ ﴿٥٠﴾﴾[٥]، وأن الخلق في ستة أيام لا يلزم بخلاً أو عجزاً، بل لحكمة عند ربي، وهو تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾[٦]، [٧].

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَىْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتُهَا ۚ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾[٨]، يرى البقاعي أن منعنا مما هو خير لا يلزم بخلاً ولا عجزاً[٩].

ما سبق هو من نقد البقاعي على وجه الإجمال، أما نقده على وجه التفصيل فمنه: أن القول المنسوب للغزالي: "إن الأسباب على المسببات على أكمل الوجوه وأحسنها، وليس في الإمكان أحسن منها وأكمل" يلزم منه أن

---

(١) المخطوط ق ١٢و.
(٢) (المائدة: ١٠٠).
(٣) المخطوط ق ١٢و.
(٤) (يونس: ٣).
(٥) (القمر: ٥٠).
(٦) (الأنبياء: ٢٣).
(٧) المخطوط ق ١٣و.
(٨) (القصص: ٦٠).
(٩) المخطوط ق ١٣ظ.

نترك الناس على ما هم عليه، لأن حالهم على أكمل الوجوه وأحسنها، لذلك لا بد أن ندع الكفار على كفرهم، والعصاة على معاصيهم، والمفسدين على فسادهم، إلى غير ذلك، مع أن الله تعالى أمرنا بالإيمان به وبطاعته، بل إن ذلك مخالف لما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم من دعوة الناس كافة إلى الانقياد والخضوع لله تعالى، بعدما كانوا كفاراً ومشركين، أيعقل أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم أن كونهم كفاراً ومشركين وعصاة ومفسدين: هو أكمل الوجوه وأحسنها وأبدعها، وأن الحكمة لم تصل إليه، وهو صلى الله عليه وسلم يبذل قصارى جهده لدعوتهم ونقلهم من الكفر والشرك إلى الإيمان والتوحيد[1]؟!!.

بل إنها تلزم أن الكفار والمشركين وأهل الضلال لا يمكن هدايتهم إذ تعتبر دون ما تقتضيه نهاية الحكمة؛ لأنهم – كما ذكرنا – على أكمل الوجوه وأحسنها، وليس في الإمكان أحسن منها وأكمل، وهذا أمر مناقض للحكمة التي أرسل الله من أجلها الأنبياء والمرسلين عليهم السلام، ولصرائح آيات القرآن الكريم، ولسيرة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل هو نقض للشريعة الإسلامية.

ويكفينا للرد عليها أيضاً: أن الكثير من الكفار والمشركين والضالين قد اهتدوا وحسن إسلامهم في كل عصر بعد الإسلام بدعوة الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم، وبدعوة المسلمين الفاتحين للأمصار، مع أن بعض من دعاهم الرسول صلى الله عليه وسلم كانوا في غاية القساوة والصلابة والشدة، بل إن قلوبهم لا تعرف الرحمة، لكن بسب دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم انتقلوا من الكفر والشرك إلى الإيمان والتوحيد، ومن القساوة والصلابة إلى الرحمة واللين.

أيعقل أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يدعو الكفار والمشركين ويجاهدهم بالسيف وهو يعلم أن كفرهم وشركهم هو على أكمل الوجوه وأحسنها؟!! وإن كان لا يعلم وخفي عليه هذا الأمر – وهو يدعوهم – ألا يعتبر

---

(١) المخطوط ق ١٥و، ١٥ظ.

ذلك قدحاً في الرسول والرسالة، أيعقل أنه خفي على الرسول صلى الله عليه وسلم هذا السر العظيم من أسرار الشريعة وعلمه غيره من آحاد أمته؟!!.

لذلك، فإن هذا السر العظيم إما أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم يعلمه أو لا يعلمه، فإن كان يعلمه فَلِمَ كان يدعو الكفار والمشركين راجياً إسلامهم؟!! وإن كان لا يعلمه فهذا نقص وقدح في الرسالة والعياذ بالله؛ وذلك لوجود بعض الآحاد من أمته يعلم من أصل الدين ما لا يعلمه صلى الله عليه وسلم، وحاشا له ذلك، وهذا يلزم أنه لا يؤمن كافر ولا يكفر مؤمن، وأن كفر الكافر أحسن من إيمانه، مع أن هذا مخالف للمشاهد وللواقع ولدعوة الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم وللمسلمين إلى يومنا هذا[1].

كما تلزم - أيضاً - المؤمنين بها أن الله تعالى غير مختار في أفعاله، وتناقض الفعل بالاختيار، أي لا إرادة له، وهذا كما - نعلم - هو قول كل من الفلاسفة القائلين: بأن فعل الله تعالى ذاتي لا اختياري، وقول الطبائعيين القائلين: بأن الفاعل هو الطبيعة، لا الواحد القهار، المتصرف المختار[2].

كذلك تلزم أن يمس الله تعالى النصب والتعب عند خلق كل شيء؛ لأنه يبذل غاية وسعه، ومن يبذل غاية وسعة في عمل شيء فإنه يتعب، كما هو معروف[3]، وهذا مناقض لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾[4]، [5].

إذن، يرى البقاعي أن هذه المقولة لها لوازم شنيعة، فضلاً عن بطلانها، ومما يؤيد نقض هذه المقولة وبطلانها: ما أورده البقاعي من قول الرازي في

---

(١) المخطوط ق ١٥ظ، ١٦و.

(٢) المخطوط ق ١٦و، ١٨و.

(٣) أرى أن هذا معروف لدى البشر، ويحصل مع البشر. أما الباري تعالى فلا يصدق عليه هذا القول، واستدلال البقاعي هذا باطل، وركيك جدًّا وقياس للغائب على الشاهد، إذ يجعل الباري تعالى كالبشر، يشعرون بالتعب والنصب عندما يفعلون غاية وسعهم.

(٤) (ق: ٣٨).

(٥) المخطوط ق ١٦و.

تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٩﴾﴾[1]: "يعني إن كان يتوهم متوهم أن هذا الملك له كمال وعظمة فلو أذهبه لزال ملكه وعظمته فهو قادر بأن يخلق خلقاً جديداً أحسن من هذا وأجمل وأتم وأكمل"[2].

كما أورد البقاعي – أيضاً – استدلال المتكلمين بقول الله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾﴾[3] إذ استدلوا بجواز وجود عالم آخر مماثل لهذا العالم[4]، فضلاً عن كون الآية دليلاً على نقض المقولة؛ وذلك لقدرة الله على الخلق إلى ما لا نهاية؛ لكونه تعالى هو الخلاق العليم.

فقدرة الله تعالى لا نهاية لها، ولا حد لسلطانه سبحانه وتعالى، فبقدرته ومشيئته يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، لذلك كان بإمكان الله تعالى أن يهدي أبا جهل بن هشام، ويجعله من كمل الصحابة رضي الله عنهم، مثلما هدى ابنه عكرمة رضي الله عنه، إذ كما نعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا فقال: "اللهم أيد الإسلام بأحب الرجلين إليك"[5]، وكانت الهداية لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، أما أبو جهل فلم يهده الله تعالى، فكما أن عدم هداية أبي جهل لم تكن بخلاً يناقض الجود، ولا عجزاً يناقض القدرة، فكذلك عدم إبداع الله تعالى لعالم آخر أبدع من هذا العالم – مع القدرة – لا يعد بخلاً يناقض الجود، ولا عجزاً يناقض القدرة، بل سبحانه: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾[6]، [7].

وفي مجادلة الإمام أبي الحسن الأشعري رحمه الله لأبي علي الجبائي القائل بوجوب فعل أو رعاية الأصلح على الله تعالى – كما هو عند المعتزلة –

---

(١) (إبراهيم: ١٩).
(٢) التفسير الكبير ٢٦/١٣.
(٣) (يس: ٨١).
(٤) المواقف ٢/٦٥٩ – ٦٦٠ للإيجي.
(٥) أخرجه أحمد في مسنده ٢/٩٥.
(٦) (الأنبياء: ٢٣).
(٧) المخطوط ق ١٦و.

لدليل على بطلان رعاية الأصلح التي في الحقيقة هي هي مقولة "ليس في الإمكان أبدع مما كان"، فقد سأل أبو الحسن الأشعري أستاذه أبا على الجبائي فقال له: ما تقول في ثلاثة إخوة مات أحدهم مطيعاً، والآخر عاصياً، والثالث صغيراً؟ فقال أبو علي الجبائي: إن الأول يثاب الجنة، والثاني يعاقب النار، والثالث لا يثاب ولا يعاقب. فقال أبو الحسن الأشعري: فإن قال الثالث: يا رب لِمَ أمتني صغيراً وما أبقيتني إلى أن أكبر فأومن وأطيعك وأدخل الجنة؟ ماذا يقول الرب؟ قال: يقول: إني كنت أعلم منك أنك لو كبرت لعصيت فدخلت النار، فكان الأصلح لك أن تموت صغيراً. فقال أبو الحسن الأشعري: فإن قال الثاني: يا رب لِمَ لَمْ تمتني صغيراً لئلا أعصيك فلا أدخل النار؟ ماذا يقول الرب؟ فبهت الجبائي من هذا السؤال وعجز عن الرد[1].

فهذه المجادلة من أعظم الأدلة على نقض وبطلان قول القائلين بوجوب رعاية الأصلح على الله تعالى الذي يعتبر أصل مقولة "ليس في الإمكان أبدع مما كان".

ولا يفوتنا التنويه إلى أن القائلين بالوجوب على الله تعالى قد أخطأوا خطأً عظيماً في حق الله تعالى، وأساءوا الأدب ولم يحترموا مقام الربوبية، فالذي نؤمن به ونعتقده أنه لا يجب على الله سبحانه وتعالى شيء؛ لأنه تعالى هو الرب والخالق والأعلى، والبشر هم العبيد والمخلوقون، ومكانتهم في الأسفل، والإيجاب – كما هو معروف – يكون من الأعلى إلى الأسفل، وليس من الأسفل إلى الأعلى، لذلك فالعبارة الصحيحة هي أن نقول: إن الله تعالى قد أوجب على نفسه بمشيئته وإرادته أن يفعل كذا وكذا. دون أن نقول: يجب على الله تعالى. لأن هذا لا يجوز؛ لما يتضمنه من إساءة للأدب مع الله تعالى، ومعصية توجب الإثم[2].

---

(١) المخطوط ق ١٦ظ، وانظر إحياء علوم الدين ١/١١٢ للغزالي.

(٢) منهاج السنة النبوية ١/٤٤٨ لابن تيمية، ومدارج السالكين ١/٣٩٦ للزرعي الدمشقي.

يقول البقاعي: من أوجب عليه – أي على الله تعالى – كان كمن ينفخ نحو عين الشمس، وهو يريد أن يطفئها بنفخة، فلا جنون مثل جنونه ..."[١].

ويسترسل البقاعي في نقده المفصل إذ يرى أن من أسباب قول القائلين: بأنه "ليس في الإمكان أبدع مما كان" هو دعواهم أنه لو لم يكن قادراً لكان عجزاً يناقض الإلهية وهو يقر أن الله تعالى لو لم يكن قادراً لكان عجزاً يناقض الإلهية، لكن الحقيقة هي أن قدرة الله تعالى لا نهاية لها، وهو سبحانه وتعالى قادر على كل شيء، وأن الأبدع ليس بمحال، فما بالكم بمن كان فقيراً ثم اغتنى ومن كان مسروراً سعيداً ثم تقطعت كبده حزناً؟ أليس الغنى أبدع وأكمل من الفقر؟ والحزن أنقص من السرور؟[٢].

وما تقولون في خلق الله سبحانه وتعالى للأرض دون الجبال، فلما مادت وتكفأت واضطربت أرساها بالجبال، فسكنت، فهو سبحانه وتعالى لم يخلقها أولاً على نهاية ما تقتضيه الحكمة مع علمه سبحانه وتعالى بأنها ستميل وتضطرب، وفي هذا دليل على أن فعله سبحانه وتعالى بمشيئته واختياره يخلق الناقص والكامل "ولا يسأل عما يفعل"[٣].

وما تقولون في خلق الله سبحانه وتعالى لنا على وجه صالح للفناء، ألم يكن سبحانه قادراً على أن يخلقنا على وجه غير صالح للفناء، وكذلك السماوات والأرض، فإنه خلقها على وجه صالح للفناء[٤].

لذلك فإن الادخار مع القدرة لا يعني عجزاً يناقض الإلهية، وإن من يظن أن وجود الأبدع محال غير داخل تحت القدرة فإنه قد ضل السبيل، وأخطأ في حق الله تعالى[٥].

---

(١) المخطوط ق ١٦و.
(٢) المخطوط ق ١٦ظ.
(٣) المخطوط ق ١٧و، ١٨و.
(٤) المخطوط ق ١٨و.
(٥) المخطوط ق ١٨و.

الخاتمة

وبعد أن استعرضنا هذه المسألة المنسوبة للغزالي ونقد البقاعي لها نجد أن هذه المسألة شائكة، وتحتاج إلى التفكر والتعقل وإحسان الظن قبل الحكم على نسبة المقولة إلى الغزالي، ومما استرعى انتباهي وأثار إعجابي: تأدب ورقي البقاعي في نقده للمسألة دون التجريح في شخص الغزالي، إذ حفظ له مكانته وعلمه، وانتقده نقداً بناءً، وتأول له بأنها لو صحت عنه فإنها زلة، أو أنها مدسوسة عليه، وإن كنت أوافق كلا من الذين يرون أن هذه المقولة قد تكون دست على الغزالي من قبل أعداء الإسلام من أهل الوحدة والمتفلسفة والباطنية وغيرهم؛ ليمشوا باطلهم باسم الغزالي، ولينتقموا منه بعدما هدم الفلسفة في سفره العظيم "تهافت الفلاسفة"، وفضح الباطنية وهتك أستارهم وأسرارهم، وأظهر إلحادهم في سفره العظيم "فضائح الباطنية"، وكذلك أوافق الذين تأولوا للغزالي: كشيخ الإسلام ابن تيمية، والزركشي، والألوسي رحمهم الله، فضلاً عن ما أوردته في ثنايا البحث من إحسان الظن والتأول لهذا العالم الرباني الذي يقول عنه تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله الإمام الذهبي رحمه الله: "الشيخ، الإمامُ، البحر، حجة الإسلام، أعجوبة الزمان"[(١)]. والذي قال أيضاً: "كذا فليكن الردُّ بأدبٍ وسكينة"[(٢)] في معرض تعليقه على نقد أبي بكر بن العربي على مقولة: "ليس في الإمكان أبدع مما كان"، على شيخه الغزالي الذي نسبت إليه وفي موضع آخر أحسن الظن بالغزالي فقال: "ولكنه مثال حسن القصد"[(٣)].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٩/٣٢٣ للذهبي.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٩/٣٣٧ للذهبي.

(٣) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام "حوادث ووفيات ٥٠١-٥٠٥هـ" ص١١٩ للذهبي.

ومن أهم النتائج والتوصيات التي استخلصتها من هذه الدراسة ما يلي:

- براءة حجة الإسلام أبي حامد الغزالي رحمه الله من هذه المقولة، سواء عن طريق الحكم بكونها مدسوسة عليه، أو بوجوب التأويل الحسن لمراده.
- تميز البقاعي في نقده بالموضوعية وبآداب البحث والمناظرة، إذ كان قصده الغض من المقولة، دون الغض من القائل لو صحت عنه.
- أن أصل المسألة ونشأتها يرجع إلى الآتي:

أ - إلى أهل الوحدة: كفرعون، والطبائعيين، والدُّهرية الملحدين، من فلاسفة وصوفية متفلسفين، كالحلاج ومن تبعهم بعد الغزالي، كابن عربي، وابن الفارض، وابن سبعين، والقونوي، والتلمساني، وأغلب أهل الحلول والاتحاد، لذلك فالحديث عن ابن عربي والمقولة السابقة عليه هى أن الجذور أصلها من فرعون، والملاحدة والفلاسفة، لكن المقولة ظهرت جلية في كتب الغزالي.

ب - إلى قول الفلاسفة المشائيين القائلين: بأن الإله يفعل بالذات من غير إرادة ولا اختيار، مما دعاهم إلى القول: بأن الله يعلم الكليات دون الجزئيات.

ج - إلى قول الفلاسفة المشائيين القائلين بقدم العالم بالذات الذي يلزم عنه أنه لا شيء سوى هذا الوجود المشهود مما يعني إنكار وجود الله تعالى.. وهذا قول الملاحدة الطبائعيين: كفرعون، وابن عربي، وابن الفارض، وأمثالهم.

د - إلى قول المعتزلة القائلين: بوجوب رعاية الأصلح، وهو جوهر المقولة.

- أن نصوص المقولة موجودة فى كتب الغزالي، وهي حقيقة لا يماري فيها أحد.
- أن للغزالي أقوال تناقض المقولة، وهي الأشهر والأكثر، وهي الراجحة؛ لذلك فالقول ونقيضه موجودان في كتب الغزالي.
- أن الأدلة النافية للمقولة في كتب الغزالي وفي سيرته أكثر من الأدلة المثبتة لها.

- أن الأدلة الشرعية والعقلية كلها تبطل المقولة
- يجب أن يدور حكمنا على المقولة المنسوبة للغزالي بين كل من التأول الحسن له، والحكم بأنها قد تكون مدسوسة عليه.
- لا غرابة في احتمالية دس بعض النصوص على الغزالي، إذ كما نعلم قد دست عليه كتب كاملة كـ "المضنون به على غير أهله"، وكتاب "السر المختوم"، وغيرهما.
- أن قدرة الله تعالى غير متناهية، ولا يعجزه شيء، والمقولة تعني أن قدرته تعالى متناهية وعاجز عن الإبداع والخلق
- أنه ورد في كتب الغزالي أن قدرة الله تعالى غير متناهية ولا يعجزه شيء.
- يمكننا التأويل الحسن للمقولة – مع تحفظنا عليها – بأن نحملها على عدم تنافى قدرة الله تعالى، أى أن الله تعالى قد أبدع الكون على أكمل ما يريد دون تناهي قدرته على أن يبدع أكمل منه.
- أن الحكم في المسألة يحتاج إلى إحسان الظن والتأني والسكينة.
- أن المسألة ينظر لها حسب الموروث العقدي والفكري أو الفلسفى لكل متناول لها.
- أن بعض أعداء الإسلام من ملاحدة وصوفية متفلسفة وفلاسفة وباطنية، قد وجدوا ضالتهم في هذا القول للنيل من الإسلام، وقد يكون سبب الدس ليس للنيل من الإسلام فقط، بل للنيل والانتقام من الغزالي الذي فضح الباطنية وهدم قواعد الفلاسفة، أو للترويج للمقولة؛ لكون الغزالي من مشاهير علماء المسلمين، ونسبتها إليه تساعد على نشرها وتقبلها.
- أن المسألة قد اختلف فيها بين مؤيد لها ومعارض، وبين متأول للغزالي وقائل بأنها مدسوسة عليه.
- أن الرجال يعرفون بالحق ولا يعرف الحق بالرجال، واعتقاد البعض أن مجرد نسبتها للغزالي يعني صحتها فهذا تقليد قبيح؛ لأنه كل يؤخذ من كلامه ويرد إلا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

- أن المقولة لاقت استحساناً، بل ودافع الصوفية المتفلسفة عنها، كابن عربي، والسهروردي، وكأن الغزالي أسقط بأيديهم.
- وجوب إحسان الظن بالعلماء المخلصين، وأن الخطأ وارد منهم دون تهمة.
- يجب أن يكون الحكم على أي شخص معين وفق صورة متكاملة دون اقتطاع بعض الأقوال- إن صحت عنه - وتعميمها على سيرة وتاريخ وجهاد هذا الشخص، كما حصل للغزالي رحمه الله.
- أنه لا يجب على الله تعالى شيء، فلا نقول: يجب على الله فعل كذا.... لأن ذلك سوء أدب مع الله تعالى، بل الواجب أن نقول: إن الله تعالى قد أوجب على نفسه بمشيئته وإرادته أن يفعل كذا.
- وجوب النقد بأدب وسكينة في كل مسألة تطرح للدراسة والبحث.
- يجب أن يكون قصدنا من النقد الغض من المقولة دون الغض من القائل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

- تهديم الأركان من ليس في الإمكان أبدع مما كان، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي الشافعي - مخطوط - نسخة التيمورية، بخط المؤلف في ٩ من رجب سنة ٨٨٣هـ في دمشق برقم (٦) مجاميع الفهرس.

ثانياً: المراجع:

١ - الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ - تأليف أحمد بن المبارك السجلماسي المالكي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

٢ - ابن سبعين وفلسفة الصوفية - دكتور أبو الوفا الغنيمي التفتازاني - دار الكتاب اللبناني - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٣م.

٣ - إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين - محمد بن محمد الحسيني الزبيدي - دار الفكر.

٤ - الأجوبة المرضية عن أئمة الفقهاء والصوفية - عبد الوهاب الشعراني - تحقيق د. عبد الباري محمد داود - مكتبة أم القرى - الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م القاهرة.

٥ - إحياء علوم الدين - لأبي حامد الغزالي - دار المعرفة - بيروت.

٦ - الأربعين في أصول الدين لأبي حامد الغزالي - طبع بمطبعة "كردستان العلمية" بمصر ١٣٢٨هـ.

٧ - أصول الدين - لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٨ - اعتقادات فرق المسلمين والمشركين - لفخر الدين الرازي - مراجعة وتحرير علي سامي النشار - مكتبة النهضة المصرية - ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م.

٩ – الاقتصاد في الاعتقاد لأبي حامد الغزالي طبع بمطبعة جريدة الإسلام بمصر سنة ١٣٢٠هـ على نفقة أحمد علي الشاذلي صاحب الجريدة.

١٠– الإملاء في إشكاليات الإحياء للغزالي ملحق مع الجزء الخامس من كتاب إحياء علوم الدين، المكتبة التوفيقية – القاهرة – مصر.

١١– البداية والنهاية – لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

١٢– تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام – للحافظ الذهبي – تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري – الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان.

١٣– تشييد الأركان من ليس في الإمكان أبدع مما كان – مخطوط – لعبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن سابق الدين الخضيري السيوطي – جلال الدين أبو الفضل – علم كلام ٢٠٢٨ – معهد جامعة الدول العربية.

١٤– التصوف الإسلامي – تاريخه ومدارسه وطبيعته وأثره – أحمد توفيق عياد، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٠م.

١٥– التعرف لمذهب أهل التصوف – لأبي بكر محمد بن إسحاق الكلاباذي – تحقيق د. عبد الحليم محمود وأ. طه عبد الباقي سرور – مكتبة الثقافة الدينية.

١٦– التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م – الطبعة الأولى.

١٧– تهافت الفلاسفة – لأبي حامد الغزالي – تحقيق د. سليمان دنيا – الطبعة السادسة – دار المعارف – القاهرة.

١٨– جامع الرسائل – لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني – مصر، تحقيق: محمد رشاد رفيق سالم.

١٩– درء تعارض العقل والنقل – لتقى الدين أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م، تحقيق عبد اللطيف عبد الرحمن.

٢٠- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢١- سنن أبي داود - لأبي داود السجستاني سليمان بن الأشعث - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - ٤ أجزاء - طبعة دار الفكر.

٢٢- سير أعلام النبلاء - للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق وتخريج وتعليق شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثامنة - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م - بيروت.

٢٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب - لابن العماد الإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي - دار ابن كثير - دمشق - بيروت، أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط.

٢٤- شرح العقيدة الطحاوية - لابن أبى العز الحنفي - حققها جماعة من العلماء - خرج أحاديثها: محمد بن ناصر الدين الألباني رحمه الله، المكتب الإسلامي - الطبعة التاسعة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٥- شرح المقاصد في علم الكلام - لسعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني - دار المعارف النعمانية - باكستان ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢٦- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة - لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي - دار العاصمة - الرياض - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، الطبعة الثالثة، تحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله.

٢٧- طبقات الشافعية الكبرى - لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو ود. محمود الطناحي - هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٢٨- الفرق بين الفرق - لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الإسفرائيني التميمي - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م - بيروت.

٢٩- الفصل في الملل والأهواء والنحل - لأبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري - دار الجيل - بيروت - تحقيق د. محمد إبراهيم نصر - د. عبد الرحمن عميرة.

٣٠- فصوص الحكم - لمحيي الدين بن عربي - والتعليقات عليه - بقلم أبي العلا عفيفي - ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - جماعة إحياء الفلسفة.

٣١- فهرست مصنفات البقاعي (عن نسخة منقولة من خطه) - لإبراهيم بن عمر البقاعي، د. محمد أجمل أيوب الإصلاحي، مكتبة الملك فهد الوطنية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م - الرياض.

٣٢- القسطاس المستقيم - لأبي حامد الغزالي - قدم له وذيله وأعاد تحقيقه فيكتور شلحت - دار الشروق - بيروت - طبعة ثانية منقحة ١٩٨٣م.

٣٣- قواعد العقائد - للغزالي - تحقيق وإعداد رؤوف شلبي وموسى محمد علي، دار النصر للطباعة - سلسلة البحوث الإسلامية - ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م، السنة الثانية.

٣٤- الكامل في التاريخ - لأبي الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني المعروف بابن الأثير، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - راجعه وصححه د. محمد يوسف الدقاق، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٣٥- كتاب المشارع والمطارحات ضمن مجموع مصنفات شيخ إشراق - لشهاب الدين يحيى السهروردي- بتصحيح ومقدمة هنري كوربان - الذخائر ٥٦ - الهيئة العامة لقصور الثقافة.

٣٦- لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - الطبعة الثالثة، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند.

٣٧- مجموع الفتاوى - لابن تيمية - مكتبة ابن تيمية - الطبعة الثانية، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي.

٣٨- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين - لمحمد بن أبي بكر ابن أيوب الزرعي أبي عبد الله، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م -الطبعة الثانية - تحقيق محمد حامد الفقي.

٣٩- المسامرة لكمال بن أبي شريف في شرح المسايرة للكمال بن الهمام - تصحيح فرج الله زكي الكردي - الطبعة الثانية - مطبعة السعادة ١٣٤٧هـ.

٤٠- المستصفى من علم الأصول - للإمام أبي حامد الغزالي - مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الأولى - المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية ١٤٢٤هـ.

٤١- مسند الإمام أحمد - لأحمد بن حنبل - عدد الأجزاء ٦ - طبعة مؤسسة قرطبة.

٤٢- المغني في أبواب التوحيد والعدل - إملاء القاضي أبي الحسن عبد الجبار ابن أحمد الهمداني الأسدآبادي، تحقيق مصطفى السقا - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٤٣- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، عني بتصحيحه هلموت ريتر - الهيئة العامة لقصور الثقافة - ط. الرابعة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٤٤- المقصد الأسنى في شرح الأسماء الحسنى لأبي حامد الغزالي - وخرج أحاديث به صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد مصطفى أبو العلا - مكتبة الجندي - مصر.

٤٥- منهاج السنة النبوية - لابن تيمية - تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم - مؤسسة قرطبة - الطبعة الأولى -١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

٤٦- المواقف - لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، دار الجيل - لبنان - بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، الطبعة الأولى، تحقيق عبد الرحمن عميرة.

٤٧- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور - لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم ابن عمر البقاعي - الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.